August 2010

لجنة الأمن الغذائي العالمي

الدورة السادسة والثلاثون

روما، 11 – 14 و16 أكتوبر/ تشرين الأول 2010

مائدة مستديرة للسياسات
حيازة الأراضي والاستثمارات الدولية في الزراعة

بيان المحتويات

		الفقرات	الصفحة
مسائل للعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي			1
أولا	التحديات	1 – 15	
	ألف – تأمين الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى	4 – 5	
	باء – زيادة الاستثمار في الزراعة	6 – 9	
	جيم – التحديات المتداخلة	10 – 15	
ثانيا	المسائل الأساسية	16 – 31	
ثالثا	الانعكاسات السياسية والتوصيات	32 – 36	
	ألف – الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى	34 – 49	
	الروابط والشراكة والتشاور على نطاق العالم	*36 – 38*	
	النتائج الأولية للمشاورات	*39 – 48*	
	العملية	*49*	
	باء – مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة والموارد	50 – 57	
	آخر ردود الفعل والتطورات	55 – 57	
	جيم – الاتساق والتآزر بين مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول والخطوط التوجيهية الطوعية وتنفيذها على المستوى القطري	58 – 62	
	نشر الممارسات الجيدة وتقاسم المعرفة	62	
	دال – المساهمة في التقاء السياسات	63	

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرّم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماع لجنة الأمن الغذائي العالمي متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: . WWW.FAO.ORG/CFS. وستوزّع على المندوبين نسخة إلكترونية من جميع الوثائق عند التسجيل.

مسائل للعرض على لجنة الأمن الغذائي العالمي

مطلوب من اللجنة أن تنظر فيما يلي:

- إقرار العملية الشاملة الجارية لوضع خطوط توجيهية طوعية بشان الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى ومطالبة منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) بتقديم الخطوط التوجيهية الطوعية لاستعراضها والموافقة عليها من جانب لجنة الأمن الغذائي العالمي والأجهزة الرئاسية للمنظمة.
- إقرار التوضيح الجاري لمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول التي تحترم الحقوق، وسبل المعيشة، والموارد، والتي استهلها البنك الدولي، والمنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأونكتاد، والتوصية بمواصلة عمليات التشاور بحيث تشمل جميع أصحاب الشأن ذوي الصلة.
- حث المنظمة والمنظمات الدولية الأخرى المعنية على مواصلة تأمين الاتساق والتكامل بين العمليتين ومواصلة التركيز على أهدافهما فيما يتعلق بالأمن الغذائي والحدّ من الفقر.

أولا – التحديات

1– كان عدد السكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والجوع يتزايد بصورة منتظمة طوال الخمسة عشر عاما الماضية، ووصل إلى أكثر من مليار نسمة في عام 2009. وسيزداد عدد سكان العالم بنسبة 34 في المائة خلال الأربعين عاما القادمة وسيستمر السكان الريفيون في الزيادة حتى عام 2025 على نطاق العالم وحتى عام 2045 في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويعيش غالبية السكان ناقصي التغذية في المناطق الريفية بالبلدان النامية. وتشير آخر إحصاءات المنظمة إلى أن الأمر سيحتاج إلى نمو الانتاج الزراعي على نطاق العالم بنسبة 70 في المائة خلال الأربعين عاما القادمة لإطعام سكان العالم في عام 2050.

2– ومن المعترف به بشكل كامل أن تحقيق الأمن الغذائي للجميع يتوقف على إمكانية الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى على نطاق واسع وبصورة مأمونة، بما في ذلك المياه، والغابات، ومصايد الأسماك، وعلى التشجيع الإيجابي للاستثمار في الإنتاج الزراعي المستدام وسلاسل القيمة.

3– وقد وجهت نداءات لتحسين فرص الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وتأمين حيازتها، وتشجيع الاستثمار الزراعي أثناء مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. وأكدت هذه الطلبات من جديد أهمية العلاقة بين الأمن الغذائي، والحيازة، والاستثمار والتي تحددت في مؤتمر القمة العالمي للأغذية عام 1996 ومتابعته بعد خمس سنوات، وفي الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الإعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني (الخطوط التوجيهية الطوعية للحق في الغذاء)، وفي المؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية عام 2006.

ألف – تأمين الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى

4– يعد تأمين الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى أحد العوامل الأساسية للأمن الغذائي للسكان الريفيين الذين يعتمدون على الزراعة، ولإعمال الحق في غذاء كافٍ. ويمكن أن يتحقق هدف تأمين الغذاء للجميع بوسائل أخرى من قبيل العمالة النظامية أو الدخل المتأتي من خارج المزرعة. غير أنه في حالة عدم كفاية الفرص الأخرى لسبل المعيشة، تعد نظم الحوكمة، التي تعترف بالحصول على الأراضي القائمة وتعزز مبدأ المساواة، من الأمور الحاسمة لإعمال الحق في الغذاء. فتحسين فرص الحصول على الأراضي وتأمين الحيازة يسمحان للأسر الزراعية بإنتاج الأغذية من أجل الاستهلاك المنزلي، وزيادة دخل الأسرة، عن طريق الاستثمار في المزرعة وإنتاج السلع الأساسية من أجل الأسواق الحضرية. وقد أحرزت بلدان كثيرة تقدما كبيرا في تحسين أمن الحيازة. ولكن الإصلاح الناجح يعد أمرا صعبا، كما أن التنافس على الأراضي وعلى الموارد الطبيعية الأخرى يتزايد بسبب زيادة السكان وزيادة الطلب على التوسع الحضري والصناعي من ناحية، وبسبب تضاؤل قاعدة الموارد الطبيعية مع إهمال الأراضي بسبب التدهور، أو تغير المناخ، أو النزاعات. وتنشأ مشاكل كثيرة فيما يتعلق بالحصول على الأراضي وأمن الحيازة بسبب ضعف الحوكمة، كما أن محاولات التصدي لمشاكل الحيازة تتأثر بنوعية الحوكمة. فالحوكمة الضعيفة للحيازة يمكن أن تُعّرض السكان لفقدان مزارعهم، ومساكنهم، وسبل معيشتهم. وعلى العكس من ذلك، فإن الحوكمة الرشيدة تحمي الحق في الأراضي وتعد جزءًا أساسيا من الجهود المبذولة لتشجيع الاستثمار الإنتاجي من جانب مستخدمي الأراضي والاستخدام المستدام لقاعدة الموارد الطبيعية.

5– وبالنسبة للمرأة، فإن الحوكمة الضعيفة تتفاقم بسبب الممارسات الثقافية المتغلغلة التي تحد من حصولها المأمون على الأراضي، فحصول المرأة على الأراضي يتم غالبا عن طريق الأقارب الذكور، وهو غير محدد الملامح في أحسن الأحوال، مما يحد من الفرص الاستثمارية للمرأة ويقلل من إنتاجيتها الزراعية. وتوضح البحوث الموضوعية أن تمهيد ساحة العمل بالنسبة للمرأة في الزراعة حتى بما في ذلك حيازة الأراضي، من شأنه أن يزيد من ناتج المزرعة بدرجة كبيرة. ويعد تأمين الحصول على الأراضي بالنسبة للمرأة أمرا حاسما نظرا لدورها الأساسي في الأمن الغذائي.

باء – زيادة الاستثمار في الزراعة

6– كانت قلة الاستثمارات في الزراعة خلال العقود الماضية تعني استمرار الانخفاض في الإنتاجية، وركود الإنتاج في كثير من البلدان النامية، وبخاصة في قسم كبير من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وإن لم يكن ذلك في مجملها. فقلة الاستثمارات هي السبب الكامن وراء أزمة الأغذية الأخيرة ووراء الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في التعامل معها.

7– ويشير آخر تحليل أجرته المنظمة إلى أنّ معدل نمو الرصيد الرأسمالي الزراعي بدأ في الانخفاض خلال العقدين الماضيين وأن هذا الرصيد قد زاد على الأقل في البلدان التي ترتفع فيها معدلات انتشار الجوع. ففي العديد من أقل

البلدان نموا، ولا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، تجاوز نمو السكان الناشطين في مجال الزراعة معدل نمو الرصيد الرأسمالي الزراعي.[1]

8- وانخفض متوسط نصيب الإنفاق العام على الزراعة في البلدان النامية إلى ما يقرب من 7 في المائة من الميزانية الإجمالية، بل وأقل من ذلك في أفريقيا. وعلاوة على ذلك، انخفض بدوره نصيب المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة إلى 5 في المائة من 19 في المائة في عام 1980. وكان لهذه الاتجاهات أثر سلبي على الاستثمار الخاص. والواقع أن الإنفاق الحكومي على الزراعة يرتبط ارتباطا قويا بتكوين رأس المال الخاص في القطاع الزراعي في البلدان النامية: فلكي يستثمر المزارعون، فإنهم يحتاجون إلى بنية أساسية، وروابط مع السوق، والحصول على التكنولوجيا والخدمات المالية.

9- وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن الأمر بحاجة إلى استثمارات إضافية سنوية تقدر في مجموعها بنحو 80 مليار دولار أمريكي من أجل الأنشطة الزراعية الأساسية والأنشطة الإنتاجية المرتبطة بها في البلدان النامية لمواجهة الاحتياجات العالمية من الأغذية في عام 2050. ولا شك أن قدرة البلدان النامية على سد هذه الثغرة تعد محدودة. ويلزم على وجه السرعة التزام مستمر وملموس بالاستثمار في الزراعة لوقف الانخفاض في التمويل المحلي والدولي لأغراض الأمن الغذائي، والزراعة، والتنمية الريفية في البلدان النامية. ونظرا لغياب المصادر البديلة لتمويل الاستثمارات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في زراعة البلدان النامية بإمكانه أن يساهم بقوة في سد الثغرة الموجودة في هذه الاستثمارات.

جيم – التحديات المتداخلة

10- تم الإعلان عن التزامات هامة بالنسبة للاستثمار العام والمساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة للزراعة منذ أزمة أسعار الأغذية في الفترة 2007–2008 وبعد مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في لاكويلا ومؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي في عام 2009. وثمة ما يبعث على الأمل الآن في إمكانية عكس الاتجاه السائد منذ عقود بفعل الإهمال العام الذي تعرضت له الزراعة.

11- غير أن معظم الاستثمارات في القطاع الزراعي الأولي وقطاع الإنتاج على حد سواء يتعين أن يأتي من مصادر خاصة، ومن المزارعين أنفسهم في المقام الأول. فالاستثمار السنوي الصافي المتوقع، وهو 80 مليار دولار أمريكي، سيوجه منه نحو 20 مليار دولار أمريكي لإنتاج المحاصيل، و10 مليارات دولار أمريكي للإنتاج الحيواني، وتخصيص 50 مليار دولار أمريكي أخرى سنويا لخدمات الدعم النهائية مثل التخزين البارد والجاف، ومرافق الأسواق الريفية وأسواق الجملة، والتجهيز الأولي.[2]

1 S. von Cramon-Taubadel et al., June 2009. Investment in developing countries food and agriculture; assessing AGRICULTURAL capital stocks and their impact on productivity. FAO

2 FAO, 2009, Background note "*Investment*", High Level Expert Forum "HOW *to feed the world in 2050*

12- ونظرا للقيود المفروضة على موارد الميزانية، والصعوبة المستمرة التي يواجهها المزارعون من أصحاب الحيازات الصغيرة في الحصول على الخدمات المالية، والتكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في زراعة البلدان النامية يمكن أن يقدم إسهاما كبيرا في سد الثغرة الموجودة في الاستثمار ويربط المزارعين المحليين بالأسواق بشكل أفضل. وتنطوي الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي على إمكانيات كبيرة لاستكمال الموارد العامة. غير أنها قد تنطوي أيضاً على مخاطر في حال لم تكن الحقوق المحلية الخاصة بالأراضي محددة بصورة جيدة، أو عندما تكون الحوكمة ضعيفة، أو عندما لا يكون باستطاعة السكان المحليين المتضررين إسماع صوتهم.

13- وقد بدأ اهتمام مستثمري القطاع الخاص الوطنيين والدوليين بقطاع الزراعة، وإن لم أمراً جديدا، في التزايد بسرعة منذ الارتفاع الحاد في الفترة 2007-2008 في أسعار السلع الزراعية والصدمات على صعيد الإمداد التي تسببت بها السياسات، خاصة نتيجة للضوابط المفروضة على الصادرات؛ مما ولّد انطباعاً بأنّ الاعتماد على الأسواق العالمية للإمدادات الغذائية قد أصبح محفوفاً بالمخاطر أكثر من ذي قبل. وقد أتاح هذا فرصاً للاستثمار من قبل القطاع الخاص حيث أبدت الحكومات والمؤسسات المالية رغبتها في تقديم الدعم. وأُفسحت فرص للربح أيضاً للمستثمرين من خارج البلدان التي تعاني من مشاكل على صعيد أمنها الغذائي من خلال تنويع حافظات الاستثمار لتشمل الاستثمارات في إنتاج الأغذية، خاصة وأنّ عائدات استثماراتهم باتت أقلّ جذباً. وكان الدافع لبعضهم الآخر الفرص التي قد ينطوي عليها تطوير الوقود الحيوي. وقد تمّ مؤخراً إنشاء صناديق خاصة للاستثمار في القطاع الزراعي في أفريقيا، يسعى بعضها أيضاً إلى تحقيق أهداف اجتماعية ومالية أيضاً.

14 - وتسعى بعض البلدان النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتيسير وصولها إلى قطاعاتها الزراعية. ويُنظر إلى الاستثمارات الأجنبية على أنها قادرة على توليد فوائد إنمائية مثلاً من خلال نقل التكنولوجيا وخلق فرص للعمل وتطوير البنى التحتية.

15- والتحديات بالنسبة للحكومات، والمنتجين الزراعيين، والمجتمع المدني، والمؤسسات الإنمائية المعنية بخفض الفقر والجوع في البلدان النامية هي:

1- إيجاد السبل لاستغلال وتوجيه هذا الاهتمام الجديد *بالاستثمار الزراعي* بطريقة تتناسب مع الاستراتيجيات القطرية للأمن الغذائي، وتقلل إلى أدنى حد من المخاطر، وتحقق الحد الأقصى من النتائج الإيجابية للسكان المحليين

2- وفي هذا السياق، ضمان حماية حقوق مستخدمي الأراضي المحليين في الأراضي والموارد الطبيعية وتوسيع نطاق هذه الحقوق خاصة بالنسبة للمليار من السكان الذين يعانون من الجوع والفقر المدقع.

ثانيا - المسائل الأساسية

16- كان الضغط على الأراضي الزراعية والمياه في البلدان التي تعتمد على الزراعة يتزايد بسرعة مع زيادة الكثافة السكانية. ففي أجزاء كثيرة من بلدان العالم النامي بدأت الموارد الطبيعية التي يحصل منها السكان الريفيون على سبل

معيشتهم في التدهور أو أصبحت شحيحة بدرجة متزايدة. وفي كل عام يضيع نحو خمسة إلى عشرة ملايين هكتار من الأراضي الزراعية بسبب التدهور الشديد[3] عن طريق الاستخدام المفرط، وسوء إدارة الأراضي، والتعدين في التربة الخصبة. وقد تفاقم هذا الاتجاه بسبب تغير المناخ. وأدى التنافس المتزايد على الأراضي الزراعية إلى انخفاض سريع في متوسط حجم مزارع الحيازات الصغيرة على مدى الخمسين عاما الماضية: ففي الهند، على سبيل المثال، انخفض متوسط حجم الحيازة من 2.6 هكتار في عام 1960 إلى 1.4 هكتار في عام 2000 ولا يزال مستمرا في الانخفاض. وفي كمبوديا، ارتفعت نسبة انعدام ملكية الأراضي الريفية من 13 في المائة في عام 1997 إلى 20 في المائة في عام 2004. وبالمثل، في أفريقيا الشرقية والجنوبية، انخفض حجم الأراضي الزراعية بالنسبة للفرد إلى النصف خلال الجيل الماضي، وفي عدد من البلدان وصلت المساحة الآن إلى أقل من 0.3 هكتار للفرد.

17- غير أنه توجد في بعض البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الجنوبية مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة والتي لم تستغل بعد أو المستغلّة بقدر محدود من الكفاءة. ويقدر البنك الدولي الأراضي التي يمكن إتاحتها للتوسع في المحاصيل البعلية (وهي أراض غير مزروعة، وأراض غير حرجية في مناطق يوجد بها أقل من 25 شخص للكيلو متر المربع والصالحة للإنتاج البعلي) بنحو 440 مليون هكتار منها 202 مليون هكتار في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 123 مليون هكتار في أمريكا اللاتينية، و51 مليون هكتار في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. ومن الواضح أن هذه الأراضي ومواردها المائية وغطاءها النباتي لا تخلو من المطالبات والاستخدام. ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يستخدم معظم هذه الأراضي حاليا بصورة مكثفة من جانب السكان المحليين، خاصة مجتمعات الرعويين والرعويين الزراعيين لأغراض رعي الحيوانات الزراعية. وتُستعمل هذه الأراضي أيضا للتوسع في المحاصيل البعلية في قارة سيستمر فيها نمو السكان الريفيين حتى عام 2045.

18- والأراضي هي المجال الذي تستهدفه أهم أشكال الاستثمارات الخاصة الدولية الأخيرة في الزراعة أي **شراء أو استئجار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية** لإنتاج الأغذية، والوقود الزراعي، والثروة الحيوانية، ومنتجات أخرى. وتثير الحيازات الكبيرة من الأراضي الزراعية للمستثمرين الأجانب أو المحليين في البلدان التي تعتمد على الزراعة، ولديها حوكمة ضعيفة للأراضي، قضايا اقتصادية وسياسية ومؤسسية وقانونية وأخلاقية معقدة ومثيرة للجدل فيما يتعلق بأهداف الأمن الغذائي، وتخفيض الفقر، والتنمية الريفية. وقد أثارت هذه الظاهرة شواغل دولية كبيرة ومطالبات من بعض مجموعات المزارعين والمجتمع المدني بضرورة وقف هذا الاتجاه.

19- وقد أجريت خلال العامين الماضيين بحوث مستفيضة عن هذا الاندفاع الجديد نحو الأراضي. ويقدم آخر تقرير صادر عن البنك الدولي في سبتمبر/أيلول 2010 بعنوان *"ازدياد الاهتمام العالمي بالأراضي الزراعية"* (*Rising global interest in farmland*)، أفكارا جديدة عن السرعة غير المسبوقة في حيازة الأراضي على نطاق كبير. ويفيد تحليل التقارير الصحفية أنّ أكثر من 40 مليون هكتار من الأراضي الزراعية على نطاق العالم لديها مئات من المشروعات المقترحة حاليا، أو الجاري التفاوض بشأنها، أو التي اعتمدت بالفعل. ومن الممكن أن يستخدم ربع هذه المشروعات أكثر من 000 200 هكتار. والسمة الرئيسية للاتجاه الأخير هي التركيز على أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (48 في

[3] البنك الدولي، 2008.

المائة من المشروعات و69 في المائة من المساحة الإجمالية[4]) والتركيز الظاهر على البلدان ذات الحوكمة الضعيفة للأراضي[5] والتي يرتفع فيها انعدام الأمن الغذائي. ويركز نحو 37 في المائة من هذه المشروعات على المحاصيل الغذائية، بينما يركز 63 في المائة على المحاصيل الصناعية أو النقدية، والوقود الحيوي، ومحتجزات الصيد، والحيوانات الزراعية، والحراجة الزراعية. وعلى الرغم من أن 70 في المائة من هذه المشروعات حصلت بالفعل على موافقة حكومية، إلا أن 21 في المائة فقط من هذه المشروعات وصلت إلى مرحلة الإنتاج في عام 2010[6].

20- وتؤكد الدلائل المستقاة من عمليات الجرد القطرية الرسمية التي جمعها البنك الدولي أن حجم الأراضي المنقولة يمكن أن يكون كبيرا للغاية في بعض البلدان، وإن كانت دون المساحات المذكورة في التقارير الصحفية. وعلى سبيل المثال، فإن إجمالي عمليات النقل المسجلة رسميا بين عامي 2004 و2009 بلغ أربعة ملايين هكتار في السودان، و2.7 مليون هكتار في موزامبيق، و1.6 مليون هكتار في ليبيريا، و1.2 مليون هكتار في إثيوبيا، ومليون هكتار في كمبوديا.

21- وينبغي ملاحظة أن غالبية الصفقات التي تشمل امتيازات كبيرة من الأراضي (أكثر من 500 أو 000 1 هكتار) اقترحها مستثمرون محليون. غير أن الحجم المتوسط للحيازة الأجنبية يكون عادة أكبر من حيازة المستثمرين المحليين، كما أن معظم المشروعات الضخمة التي تستخدم أكثر من 000 100 هكتار لها أصول أجنبية.

22- وفي حين أن الأراضي الخاضعة لسيطرة الأجانب تمثل عادة نسبة محدودة من المساحة الإجمالية للأراضي الزراعية في البلدان المضيفة، إلا أن من المحتمل أن تستهدف هذه الحيازات الأجنبية الأراضي الجيدة والموارد البشرية، ويمكن أن تكون آثارها المحلية كبيرة.

23- ومع أن توفير الوظائف هو غالبا واحداً من الفوائد المتوقعة بالنسبة للسكان المحليين (بالإضافة إلى البنى التحتية والتكنولوجيا والخدمات)، إلا أن الأدلة المتاحة من عمليات الجرد الرسمية ودراسات الحالة ملتبسة بعض الشيء. فالاستثمارات الأجنبية قد تؤدي إلى توليد عدد كبير من فرص العمل مع أنّ هذا يقابله خسارة سبل المعيشة التقليدية في حال نزوح أصحاب الحيازات الصغيرة. غير أنّ كثيرا من مشروعات الاستثمار التي تنطوي على حيازات كبيرة من الأراضي في أفريقيا تعد كثيفة رأس المال كما أن الوظائف المتوقعة منها قليلة. وعلى سبيل المثال، فإن الوظائف المتوقعة هي في المتوسط 0.005 وظيفة/هكتار في إثيوبيا[7]، وهو قدر يسير من فرص العمالة التي يمكن أن تتيحها الأراضي الزراعية في ظل الزراعة الأسرية الكثيفة العمالة.

24- ويمكن القول بأن الأراضي التي يستهدفها المستثمرون ليست مستغلة لأن المزارعين أو الرعويين المحليين لا يملكون الدليل الرسمي لحقوقهم في هذه الأراضي، والتي غالبا ما تخضع للحيازة العرفية وتكون من الممتلكات الرسمية

[4] World Bank, Rising global interest in farmland;can it yield sustainable and equitable benefits? 2010, p 35

[5] المرجع أعلاه، الصفحة 37 [في النص الإنكليزي]

[6] المرجع أعلاه، الصفحة 36 [في النص الإنكليزي]

[7] المرجع أعلاه، الصفحة 45 [في النص الإنكليزي]

للدولة. غير أن قليلا من الأراضي التي يجري نقلها لا تستخدم بالفعل أو ليس هناك من يطالب بها[8]. ويمكن أن يؤدي التغيير في استخدام الأراضي والحصول عليها إلى آثار سلبية محتملة على الأمن الغذائي للمجتمعات وتسبب مشاكل اقتصادية واجتماعية وثقافية معقدة. وتشمل المخاطر طرد السكان المحليين وتشريدهم، وزعزعة أو إلغاء الحقوق القائمة، وزيادة الفساد، وانخفاض الأمن الغذائي، والأضرار البيئية في منطقة المشروع وما حولها، وضياع فرص المعيشة أو فرص الحصول على الأراضي بسبب حالات التعرض، والحرمان التغذوي والاستقطاب الاجتماعي، وعدم الاستقرار السياسي.

25- ومن الناحية الإيجابية، يمكن للفوائد المتأتية عن الاستثمارات الأجنبية أن تطال أيضاً القطاع المحلي من خلال علاقة تآزر وتحفيز تشمل نظم الإنتاج الصغيرة القائمة وجهات فاعلة أخرى في سلسلة القيمة على غرار الممولين. وإنّ محاولة عدد كبير من البلدان النامية إلى جذب الاستثمارات إلى الداخل هو دلالة على رغبتهم في تحقيق تلك الفوائد واقتناعهم بأنها حقيقية. وينبغي أن تنشأ فوائد من تدفق الرساميل إلى الداخل، ونقل التكنولوجيا بما يساعد على الابتكار وزيادة الإنتاجية والنهوض بالإنتاج المحلي وتحسين الجودة، وخلق فرص للعمل وإقامة روابط ماضية ومستقبلية ومضاعفة التأثيرات من خلال تأمين مصادر محلية للعمالة وغيرها من المدخلات وتجهيز المخرجات وإمكانية زيادة الإمدادات الغذائية في السوق المحلية والمخصصة للتصدير. غير أنّ هذه التدفقات المفيدة ليست تلقائية: بل يتعيّن توخي الحذر عند صياغة عقود الاستثمار واختيار نماذج العمل المناسبة ولا بد من وجود الأطر التشريعية والسياسية المناسبة لكفالة تحقيق الفوائد الإنمائية المتوخاة والحد من المخاطر قدر المستطاع. ومن غير الواضح أيضاً ما إذا كان شراء مساحة واسعة من الأراضي ضرورياً لتحقيق تلك الفوائد. وإنّ الاستثمارات الخاصة على امتداد سلاسل القيمة تربط المستثمرين الأجانب بالمزارعين المحليين عن طريق صناعات التجهيز الزراعي والمشروعات المشتركة، والزراعة التعاقدية، ومخططات السيطرة على عملية الإنتاج في الحيازات الصغيرة، ويمكن أن توفر في غالب الأحيان نفس القدر من تأمين الإمدادات للمستثمرين بينما تتيح في نفس الوقت فرصا جديدة للمزارعين المحليين من أصحاب الحيازات الصغيرة من دون أن تنقل إليهم الحقوق الخاصة بالأراضي. وقد نجح العديد من البلدان في تنويع نماذج العمل هذه التي تعود بالنفع على الطرفين[9].

26- وثمة خريطة مبسطة لمختلف أنواع المستثمرين والاستثمارات في القطاع الزراعي يمكن أن تساعد على تحديد المسائل والخيارات التي لها علاقة بالأمن الغذائي، والاستثمار الأجنبي في الزراعة، وحوكمة حيازة الأراضي. ويعرض الشكل 1 مصفوفة للفئات الأربع من المستثمرين حسب وضعهم (قطاع خاص أو عام) والأصل الجغرافي (محلي أو وطني، أو أجنبي) والأنواع الأربعة من الاستثمارات: حيازة الأراضي والموارد الطبيعية، والاستثمار الإنتاجي في المزرعة، والاستثمار خارج المزرعة على امتداد سلاسل القيمة الزراعية، والاستثمار في السلع والخدمات العامة.

[8] L. Cotula وشركاؤه، 2009، منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي للبيئة والتنمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[9] S.Vermulen and L. Cotuma, Making the most of agricultural investment: a survey of business models that provide opportunities for smallholders, IIED, FAO, IFAD, SDC. 2010

27- والعلاقة بين الفئات الأربع من المستثمرين يمكن أن تغلب عليها **المنافسة** حيث أنهم يسعون للسيطرة على نفس الموارد الطبيعية المحدودة (ألف 1- باء 1 – جيم 1)، أو أسواق المنتجات (ألف 3 – باء 3 – جيم 3)، أو حتى سلاسل القيمة والأسواق بكاملها عن طريق استراتيجيات التكامل الرأسي (مثل جيم 1 – جيم 2 – جيم 3 – جيم 4). ولكن يمكن أيضا لمختلف أصحاب الشأن والمستثمرين أن يختاروا المشاركة في قطاعات مختلفة من سلاسل القيمة ويسعوا للحصول على ترتيبات تعاقدية مفيدة للطرفين عن طريق **استراتيجيات الشراكة** ونماذج العمالة التجارية الشاملة على الامتداد الأفقي للمصفوفة أعلاه (مثل ألف 1 – ألف 2 – باء 3 – جيم 3 – دال 4).

الشكل 1- خريطة للاستثمارات في الزراعة

نوع المستثمر / نوع الاستثمار	ألف قطاع خاص: مزارعون ورعويون محليون	باء **قطاع خاص:** **مستثمرون محليون آخرون**	جيم قطاع خاص: مستثمرون أجانب	دال **قطاع عام:** حكومة وطنية/ محلية (بما فيها المساعدة الإنمائية الرسمية)
1: حيازة الأرض الزراعية ومصادر المياه	*حيازة صغيرة إلى متوسطة وعمليات نقل فيما بين كثير من المنتجين الريفيين*	*حيازة متوسطة إلى كبيرة من جانب أفراد أو شركات في الحضر*	*حيازة كبيرة إلى كبيرة جدا من جانب بعض الشركات الأجنبية*	*حوكمة الحيازة وعمليات النقل*
2: الاستثمار الإنتاجي في المزرعة	*استثمارات صغيرة وكثيرة في نظم زراعة مملوكة للأسر وكثيفة العمالة*	*استثمار في زراعات كثيفة رأس المال أو في الزراعة التعاقدية أو في مزارع الأسرة*	*استثمار كبير وصغير في زراعات كثيفة رأس المال أو في الزراعة التعاقدية*	*لوائح وحوافز للاستثمار الخاص*
3: استثمار خارج المزرعة في سلاسل القيمة الزراعية	*تخزين وتجهيز وتسويق على نطاق صغير إلى متوسط بما في ذلك التعاونيات*	*مرافق متوسطة إلى كبيرة للتخزين والتجهيز الصناعي والتسويق*	*مرافق كبيرة للتخزين والتجهيز الصناعي والتسويق*	*لوائح وحوافز للاستثمار الخاص*
4: الاستثمار في سلع عامة متعلقة بالزراعة	*خدمات زراعية لمنظمات المزارعين*	*الإرشاد الخاص*	*خدمات الإرشاد الخاص، وشكل ما من البنية الأساسية الريفية*	*بنية أساسية ريفية رئيسية وبحوث وإرشاد زراعي وتثقيف*

28- وفي هذا الصدد، فإن الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية (دال 4)، ونوعية حوكمة حيازة الأراضي (دال 1)، واختيار إطار الحوافز (دال 2 و دال 3، بما في ذلك الأسواق والسياسات التجارية)، إلى جانب مستوى تنظيم المزارعين المحليين على شكل جماعات من المنتجين والتعاونيات، ودرجة المسؤولية الاجتماعية للمستثمرين الأجانب، كل هذا يمكن أن يؤدي إلى أنماط شديدة الاختلاف للاستثمار في القطاع الزراعي.

29- وتتسم المجموعات الثلاث من مستثمري القطاع الخاص في الزراعة بعدم التكافؤ الشديد في الوصول إلى الأسواق، والحصول على التمويل والتكنولوجيا، والنفوذ السياسي. وفي ظل هذا التباين الشديد في العلاقة بالسوق،

يصبح الدور التنظيمي للدولة ضروريا إذا أريد تحقيق أهداف السياسات مثل توفير الأمن الغذائي والتخفيض من وطأة الفقر.

30- وتقوم السياسات العامة – ولا سيما سياسات حيازة الأراضي – والاستثمار العام بدور أساسي في تشكيل العلاقات بين أصحاب الشأن والمستثمرين المحتملين وتحديد نواتجهم من حيث التنمية، والأمن الغذائي، وتخفيض الفقر. وبشكل عام، يوصى بأن تتسم السياسات بالتوزيع الشامل والمتكافئ لحقوق استخدام الأراضي بين أصحاب الحيازات الصغيرة المحليين، وتقديم حوافز عامة قوية للاستثمار في المزرعة والاستثمار العام في البنية الأساسية الريفية وفي الخدمات الزراعية، وحوافز للمستثمرين على امتداد سلاسل القيمة.

31- ولهذا توجد في بؤرة التحديات المذكورة أعلاه قضايا متداخلة في مجال السياسات عن:

1- كيف يمكن ضمان حوكمة رشيدة للحصول على الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى والسيطرة عليها في البلدان التي تعتمد على الزراعة؟
2- ما هو أفضل "مكان" للاستثمارات الأجنبية في سلاسل القيمة الزراعية المحلية، وكيف ينبغي أن تكون علاقتها مع النظم الزراعية المحلية والاقتصادات الريفية؟
3- ما هي الشروط الأساسية لتطوير نماذج شاملة للأعمال التجارية تعود بالفائدة على المنتجين المحليين وتسهم في الأمن الغذائي الوطني؟

يجب التأكيد على أن الاستثمارات الزراعية فيما وراء البحار ليست علاجا للمشاكل التي لا تزال تواجه مجموعات كبيرة من صغار المزارعين والعمال الريفيين المعدمين في آسيا. ففي حين أن هذه الاستثمارات يمكن أن تحقق نتائج ملموسة ويمكن اتخاذ خطوات لضمان القيام بذلك، إلا أن المهمة الصعبة لا تزال "تتمثل في مسؤولية الحكومات عن إقامة الطرق، وشبكات الري، وتقديم (...) الخدمات التي ستمكن المزارعين من تحقيق فوائد من مزارعهم وانتشال أسرهم من الفقر المزمن. فهذه الجماعات من صغار المزارعين – وليست الكيانات الأجنبية – هم المستثمرون الحقيقيون والاستراتيجيون الذين ينبغي للحكومات تشجيعهم ودعمهم. وعلى عكس المستثمرين الأجانب الذين يمكنهم بسهولة حزم أمتعتهم والرحيل إذا ساءت الأمور، يعد صغار المزارعين المستثمرين الأكثر ولاءً ومرونة، حتى وإن كان السبب في ذلك هو أنهم لا يجدون مكانا آخر يذهبون إليه.
Raul Q. Montemayor، *نائب رئيس اتحاد المزارعين الأحرار في الفلبين.*

ثالثا – الانعكاسات السياسية والتوصيات

32- تم بحث التحديات والفرص التي نوقشت أعلاه خلال العامين الماضيين من جانب عدد من المبادرات الدولية والإقليمية بما في ذلك عن طريق الأنشطة البحثية، والاستفادة من الممارسات الجيدة والسيئة، وإجراء مشاورات بشأن السياسات والصكوك المعيارية[10]. فقد أعد المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية (2009)، والمقرر الخاص المعني

10 وهذه تشمل دراسات أجرتها المنظمة/ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/المعهد الدولي للبيئة والتنمية (2009 و2010)، والبنك الدولي (2010)، ولجنة القانون الدولي (2010)، والعمل الدولي بشأن الموارد الوراثية (2009)، وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء (2010)، ووزارة التعاون الإنمائي الاقتصادي في ألمانيا الاتحادية (2010) وآخرون.

بالحق في الغذاء (2009) عددا من القواعد والمبادئ التوجيهية. وكان هناك حوار حول السياسات وعمليات لصياغتها على المستويين الوطني والإقليمي (الإطار والخطوط التوجيهية بشأن سياسات الأراضي في أفريقيا، والخطوط التوجيهية بشأن سياسات الأراضي في الاتحاد الأوروبي). وعلى المستوى الوطني، أدت بالفعل الانتقادات ضدّ "الاستيلاء على الأراضي" إلى بعض ردود الفعل، بما في ذلك إدخال تحسينات على عمليات الجرد العامة في بعض البلدان، والوقف الاختياري لتخصيص الأراضي من أجل مشروعات الوقود الحيوي في موزامبيق. وعلى المستوى الدولي، يجري تنفيذ مبادرتين تنطويان على أهمية كبيرة بالنسبة للجنة الأمن الغذائي العالمي وهما كالتالي:

- إعداد *خطوط توجيهية طوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى*، وهي مهمة تولتها المنظمة في شراكة واسعة مع الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى؛
- وضع *مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة والموارد*، والتي تسمى الآن "مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول"، وقد شارك في وضعها البنك الدولي، والمنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأونكتاد.

33- وتعد هاتان المبادرتان، رغم الاختلاف في طبيعتهما، متكاملتين ومترابطتين، وتشير الواحدة منهما إلى الأخرى. والخطوط التوجيهية الطوعية ستشمل كافة جوانب حوكمة الحيازة في حين أنّ مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول تتناول الاعتبارات الواسعة المتعلقة بالاستثمارات الزراعية. وهي تلتقي حول موضوع الاستثمارات الزراعية لأنها تعني أيضاً حقوق استخدام الأراضي. والمبادرتان كلتاهما تتناولان شواغل الأمن الغذائي ويمكن أن تسهما في عملية الالتقاء السياسي الدولي بين مختلف أصحاب الشأن.

ألف – الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى

34- أعرب مجلس المنظمة ولجنة الأمن الغذائي العالمي عن تأييدهما لعملية وضع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى (الخطوط التوجيهية الطوعية)[11]. ويجري إعداد هذه الخطوط التوجيهية الطوعية استجابة للاهتمام المتزايد في الصكوك الدولية للمساعدة في تحسين حوكمة الحيازة. وتعد نوعية حوكمة الحيازة أحد العوامل الأساسية لنجاح أو فشل الجهود المبذولة لتحسين المساواة بين الجنسين في الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى؛ وإدارة المنازعات حول الموارد؛ وتوفير إمكانية الحصول على الأراضي والمأوى بعد الكوارث الطبيعية والنزاعات العنيفة؛ وتسهيل إصلاحات الأراضي؛ والاعتراف بالحقوق الأصلية والعرفية والمجتمعية؛ وتحسين إدارة الأراضي المملوكة للدولة وتحسين إدارة الحيازة. وتعد حوكمة الحيازة ضرورية لمناخ الاستثمار بالنسبة لجميع المنتجين الزراعيين، وخاصة من أجل صغار المزارعين في البلدان النامية البالغ عددهم خمسمائة مليون.

[11] الوثيقة CL 139/REP; C 2009/21-Rev.1

35- وستقدم الخطوط التوجيهية الطوعية توجيها عمليا للدول، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص بشأن الحوكمة الرشيدة للحيازة كوسيلة للتخفيف من وطأة الجوع والفقر، وتمكين الفقراء والمستضعفين، وإثراء سبل المعيشة الريفية، ودعم النمو والتنمية، وتحسين البيئة، وإصلاح الإدارة العامة. وستشمل المنظورات الإقليمية وتضع في اعتبارها تنوع الحالات الاجتماعية والثقافية والدينية والبيئية والاقتصادية، والاحتياجات الخاصة للبلدان الأعضاء. وفي حين أنها تحترم تنوع المعتقدات والتقاليد، إلا أنها تعد من حقوق الإنسان والالتزامات المقبولة دوليا والتي يمكن على أساسها وضع إطار متفق عليه دوليا يتناول الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي. وستوفر الخطوط التوجيهية الطوعية إطارا للممارسات الرشيدة بما يسمح للحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين بتقرير ما إذا كانت أعمالهم المقترحة وأعمال الآخرين تشكل ممارسات مقبولة، وإن لم تكن كذلك، فإنها ستوفر مرجعا لتحسين حوكمة حيازة الأراضي.

الروابط والشراكة والتشاور على نطاق العالم

36- وترتبط الخطوط التوجيهية الطوعية ارتباطا وثيقا بجميع المبادرات الدولية والإقليمية ذات الصلة التي تتناول حقوق الإنسان وتأمين الحصول على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. وتعمل أيضا على مواصلة توسيع " المبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء" فيما يتعلق بإصلاح حيازة الأراضي، كما أنها تمثل متابعة للمؤتمر الدولي المعني بالإصلاح الزراعي والتنمية الريفية، علماً أنّ كليهما أكدا على دور الحوكمة وسيادة القانون.

37- وستفيد الخطوط التوجيهية الطوعية في دعم وتعزيز عمليات السياسات الوطنية، وستعتمد على تنفيذ مبادرات إقليمية ودعم تنفيذها من قبيل *الإطار والخطوط التوجيهية بشأن سياسات الأراضي في أفريقيا: إطار للعمل بشأن الأمن الغذائي للمحيط الهادى* الذي اعتمد مؤخرا، والمبادئ التي وضعها منتدى جزر المحيط الهادى لإدارة الأراضي وتدنية النزاعات؛ *والخطوط التوجيهية لسياسات الأراضي* في الاتحاد الأوروبي.

38- ويجري إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية عن طريق شراكة عالمية للدول الأعضاء، والمجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، ومنظمات دولية أخرى، انضم كثير منها إلى المجلس الاستشاري الذي أنشئ للمبادرة. والشركاء الممولون الرئيسيون للمنظمة هم ألمانيا، وفنلندا، وسويسرا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية[12]. ومن بين الدول الأعضاء التي تستضيف المشاورات الإقليمية: البرازيل، وبوركينا فاصو، وإثيوبيا، والأردن، وناميبيا، وبنما، ورومانيا، والاتحاد الروسي، وساموا، وفييت نام[13]. ومن بين الشركاء الحكوميين الدوليين: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم

[12] بالإضافة إلى ألمانيا، تعهّد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وفنلندا وسويسرا بتمويل عملية إعداد الخطوط التوجيهية الطوعية وأبدت اهتمامها في توفير التمويل أيضاً للمساعدة على دعم تنفيذها في مرحلة لاحقة. وكان من بين المساهمين الماليين الآخرين: فرنسا، والشبكة العالمية لوسائل استخدام الأراضي التابعة لموئل الأمم المتحدة، والمجلس الأعلى للمحامين في فرنسا، والتعاون التقني الألماني. وقد تعاونت وكالات حكومية كثيرة في تنظيم اجتماعات المشاورات مثل وكالة MCC والوكالة الألمانية للتعاون التقني.

13 تشمل عملية التشاور الإقليمية اجتماعات في الجنوب الأفريقي (ناميبيا، سبتمبر/أيلول 2009)، وآسيا (فيتنام، أكتوبر/تشرين الأول 2009)، وأوروبا (رومانيا، مارس/آذار 2010)، والشرق الأدنى وشمال أفريقيا (الأردن، مايو/أيار 2010)، وأمريكا اللاتينية (البرازيل، مايو/أيار 2010)، وغرب ووسط أفريقيا (بوركينا فاصو، يونيو/حزيران 2010)، والمحيط الهادى (ساموا، يوليو/تموز 2010)، وأمريكا الوسطى والبحر الكاريبي (بنما، سبتمبر/أيلول 2010)، وشرق أفريقيا (إثيوبيا، سبتمبر/أيلول 2010)، وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (الاتحاد الروسي، أكتوبر/ تشرين الأول

المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، والبنك الدولي. ومن بين الشركاء أيضا التحالف الدولي للأراضي، وهو تحالف من المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني. ومن بين شركاء المجتمع المدني: شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، والتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والحالة الإنسانية، ومعهد ناميبيا للديمقراطية، والشفافية الدولية، ومؤسسة GRAF (بوركينا فاصو)، ومؤسسة GRET (فرنسا)، ومؤسسة CIDES (بنما)، ومؤسسة RDI (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومؤسسة SNV (هولندا) وآخرون. أما الشركاء من الرابطات المهنية فكان من بينها الاتحاد الدولي للمساحين، والمؤسسة الملكية للمساحين القانونيين، ورابطة الكومنولث للمساحين واقتصاد الأراضي، بينما كان من بين المؤسسات الأكاديمية جامعة بيرزييت التقنية في فلسطين، وجامعة الأردن، وجامعة جنوب المحيط الهادئ.

النتائج الأولية للمشاورات

39– ولا تزال الخطوط التوجيهية الطوعية في مرحلة الإعداد الأولية، حيث يجري جمع مدخلات من البلدان الأعضاء وشركاء من المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني، وعن طريق مناقشات مع أصحاب الشأن العديدين خلال الفترة 2009–2010.

40– *المسائل الرئيسية*. ناقشت المشاورات الإقليمية والمواضيعية طائفة واسعة من القضايا ذات الصلة. وهناك دعم واسع النطاق لتحسين حوكمة الحيازة التي تكفل الحق في غذاء كافٍ، وتعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان، بينما تعترف بمظاهر التنوع الإقليمي والثقافي والسياسي. وهناك أيضا توافق عام في الآراء على أن الحوكمة المحسنة مطلوبة لضمان الحصول المأمون على الأراضي والمياه بطرق غير تمييزية، تعزز سبل المعيشة الريفية، والمساواة بين الجنسين، والمدن المستدامة. ويلزم تقديم الدعم لقطاعات كبيرة من المجتمع، بما في ذلك مزارع الأسرة، والمرأة، والشباب، والسكان الأصليون، ومجتمعات الرعويين، والصيادون، وسكان الغابات، واللاجئون، والفلاحون المعدمون، والعمال المتعاقدون، وأفراد المجتمع الآخرون من الفقراء أو المستضعفين. وهناك اعتراف واسع بأن الحوكمة المحسنة لحيازة الأراضي ضرورية لتشجيع التنمية الريفية والحضرية بينما تكفل حماية البيئة وتحسينها. وتعترف المشاركة كذلك بأن الخطوط التوجيهية الطوعية ينبغي ألا توضع بصورة منعزلة بل سيلزم تعزيز المبادرات الإقليمية والوطنية القائمة والجديدة بشأن حوكمة الحيازة.

41– *الإرادة السياسية*. تعترف المشاورات بأن الإرادة السياسية القوية والاستعداد ضروريان لتحسين حوكمة حيازة الأراضي وبأنه يلزم أن يتوصل أصحاب الشأن، بما في ذلك حكومات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والقطاع الخاص، إلى توافق اجتماعي عام بشأن أهمية إصلاحات الحوكمة.

42– *النهج الشامل*. بينما تشير المشاورات إلى المساهمات القيمة التي يمكن أن تقدمها الحوكمة المحسنة لحيازة الأراضي، فإنها تعترف أيضا بأن تحقيق المنافع الكاملة للمجتمع يتوقف على إجراءات متكاملة في مجالات أخرى.

2010).. وتضمنت المشاورات المخصصة للمجتمع المدني اجتماعات إقليمية في ماليزيا (مارس/آذار 2010)، والبرازيل (مايو/أيار 2010)، وإيطاليا (يوليو/تموز 2010)، ومالي (سبتمبر/أيلول 2010). وعقدت مشاورة مع القطاع الخاص في المملكة المتحدة (يناير/كانون الثاني 2010).

وعلى سبيل المثال في سياق إصلاح الأراضي، ستكون إعادة توزيع الأراضي أكثر فعالية إذا ما اقترنت بدعم شامل يتضمّن تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية الريفية، والإرشاد، والوصول إلى الأسواق والتعليم لكي يحقق المستفيدون سبل معيشة ريفية مستدامة.

43- *جميع الحيازات والموارد الطبيعية*. تعترف المشاورات بأنه ينبغي تحسين الحوكمة بالنسبة لجميع أشكال الحيازات بما في ذلك الملكية الخاصة، وملكية الدولة، والإيجارات، والحيازة العرفية، وموارد الملكية العامة، وحيثما تكون هناك حقوق غير رسمية في الأراضي. وفى كثير من البلدان، تتعايش الحيازة العرفية والقانونية معا، وتتداخل وتتفاعل مع بعضها البعض: وينبغي تحديد أوجه الضعف في هذين الشكلين من الحيازة ومعالجتها. وينبغي ألا تقتصر المبادرات الخاصة بتحسين حوكمة الحيازة على الأراضي وحدها، بل ينبغي أن تستهدف أيضا الحصول المأمون على الموارد الطبيعية الأخرى.

44- *إعمال الحقوق القائمة*. تعترف المشاورات بأنه يلزم تحسين الحوكمة لكي يتمتع كثير من السكان بحقوقهم الحالية في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، وحماية هذه الحقوق. وقد تكون القدرة على استخدام مثل هذه الحقوق محدودة لأسباب كثيرة. فكثير من السكان، ومن بينهم النساء والجماعات المستضعفة، لا يدركون غالبا النطاق الكامل لحقوقهم. وتنشأ قيود أخرى عندما تتعارض السياسات الخاصة بالأراضي والموارد الطبيعية الأخرى أو تكون غير واضحة، وعندما تكون التشريعات معقدة ولا تطبق بدقة وتكون عرضة للتفسيرات المختلفة. كما أن الإجراءات الإدارية المكلفة والمستهلكة للوقت يمكن أن تقيد أيضا من الفرص أمام السكان للاستفادة من حقوقهم. ويمكن أن تؤدي هذه العوامل أيضا إلى ضياع حقوق السكان عند حدوث نزاعات وكوارث طبيعية، وعندما تكون الأراضي مطلوبة للمشروعات الإنمائية. وينبغي لتحسينات الحوكمة تمكين السكان من معرفة حقوقهم وممارستها دون تمييز.

45- *الحصول المتكافئ*. تعترف المشاورات بضرورة تحسين حصول الفقراء والمستضعفين على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. فمن الممكن أن يصبح الحصول غير المتكافئ على الأراضي الريفية من بين العوامل الهامة للجوع الريفي والفقر والتدهور البيئي. وتوجد لدى المرأة في أغلب الأحيان حقوق ضئيلة وضعيفة بسبب التمييز في الحيازة القانونية والعرفية، وقد يفتقر السكان الأصليون إلى الاعتراف القانوني بحقوقهم في أراضي أجدادهم. ويمكن أن تؤدي الحوكمة المحسنة إلى إصلاحات للأراضي تفيد الفقراء بطرق تتسق مع الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان ووفقا لسيادة القانون، ويمكن أن تؤدي إلى إصلاحات قانونية توفر حقوقا متكافئة للمرأة وشرعية للسكان الأصليين لاستخدام أراضي الأجداد.

46- *طبيعة الأرض المتعددة الجوانب*. تعترف المشاورات بأن تخصيص الأراضي، بما في ذلك إعادة توزيعها وتنميتها، ينبغي ألا يركز على الأغراض الاقتصادية وحدها بل يأخذ في اعتباره أيضا المصالح الثقافية والاجتماعية والدينية والبيئية. وإصلاحات الحوكمة مطلوبة لضمان الاهتمام بالروابط بين الريف والحضر من أجل اتساق السياسات والخطط الزراعية والصناعية والحضرية، وحماية الأراضي الزراعية من تحويلها بصورة غير ملائمة لأغراض أخرى وما يترتب على ذلك من فقدان للتنوع البيولوجي.

47- *الفساد*. تعتبر المشاورات الفساد مشكلة كبيرة، خاصة بالنسبة للفقراء والمستضعفين الذين يفتقرون إلى القوة السياسية للتأثير في القرارات، والموارد المالية اللازمة لحماية حقوقهم في الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى. ويتطلب القضاء على الفساد إجراءات متضافرة من جانب الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

48- *الاستثمارات المسؤولة*. تعترف المشاورات بأن الاستثمارات الزراعية قد تنطوي على منافع، ولكن الاستثمارات التي تنطوي على شراء أو استئجار مساحات كبيرة من الأراضي يمكن أن تؤدي إلى إخلاء وتشريد السكان، خاصة في مناطق الحيازات الجماعية والعرفية حيث يفتقر السكان إلى الاعتراف القانوني والوثائق اللازمة لإثبات حقوقهم في استخدام الأراضي. والحوكمة المحسنة مطلوبة لرصد وتعزيز وإدارة الاستثمارات حيث تتم حيازة الأراضي؛ وتقديم الضمانات التي تحمى حقوق الإنسان، بما في ذلك التقدير المسبق للآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المحتملة؛ وضمان قيام مستخدمي الأراضي المحليين بنقل حقوقهم في الأراضي بموافقتهم الحرة والمسبقة عن علم.

العملية

49- من المقرر صياغة الخطوط التوجيهية الطوعية في عام 2011، بعد استكمال المشاورات الإقليمية والمواضيعية والالكترونية في عام 2010. وستتولى المنظمة عملية الصياغة التقنية الأولية بالتشاور الوثيق مع المجلس الاستشاري. وسيوزع المشروع الأولي على نطاق واسع بصورة الكترونية وعن طريق جلسات إحاطة للممثلين الدائمين من أجل إتاحة فرصة كافية لاستعراضه من جانب البلدان الأعضاء وأصحاب الشأن الآخرين. وستقوم أمانة المنظمة بتجميع المشروع النهائي. وتقضي الخطة الأولية بإتاحة الخطوط التوجيهية الطوعية لاعتمادها من جانب الأجهزة الرئاسية للمنظمة في عام 2011. وبعد اعتماد الخطوط التوجيهية الطوعية، سيتحول الاهتمام إلى نشرها، وبناء القدرات، ودعم تنفيذها، اعترافا بأن الممارسات الجيدة التي حددت في الخطوط التوجيهية الطوعية سيتعين تنفيذها بطرق عديدة من جانب جهات فاعلة عديدة لكي تعود بالفائدة على الأسر، والمجتمعات المحلية، والبلدان. وسيدرج تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2012-2013 في إطار الهدف الاستراتيجي واو، النتيجة التنظيمية واو-4.

باء - مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول الذي يحترم الحقوق وسبل المعيشة والموارد

50- ظلت المنظمة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأونكتاد، والبنك الدولي يعملون معا طوال العامين الماضيين لوضع مشروع مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول من أجل نشر ما تنطوي عليه الاستثمارات الكبيرة من فوائد، والموازنة بين الفرص التي تتيحها والمخاطر التي تنطوي عليها، والتوصل إلى أدلة قائمة على التجربة. وتوفر المبادئ إطارا يمكن أن ترجع إليه التشريعات الوطنية، واتفاقات الاستثمار الدولية، ومبادرات المسؤولية الاجتماعية العالمية، وعقود الاستثمار الفردية. والغرض من هذه المبادئ هو توجيه البلدان المضيفة لتحقيق جملة أمور، من بينها إعداد تشريعات محلية وترتيبات تعاقدية عادلة، وتقديم التوجيه للمستثمرين بشأن الاستثمار المسؤول اجتماعيا. وإنّ المبادئ التي تركز على ضرورة الشفافية، والاستدامة، وإشراك أصحاب الشأن المحليين، والاعتراف بمصالحهم، والتي تهتم بشواغل الأمن الغذائي الداخلي والتنمية الريفية تحظى بدعم سياسي واسع. وتعتمد المبادئ على بحوث مفصلة تتعلق بطبيعة الاستثمار الأجنبي ونطاقه وأثره وأفضل الممارسات في القانون والسياسات. وهي تشمل مختلف جوانب

الاستثمارات الزراعية بما في ذلك مسألة شراء مساحات واسعة من الأراضي لهذا الغرض بالذات، وهو موضوع تتطرّق إليه الخطوط التوجيهية الطوعية. لذا، فإنّ مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول والخطوط التوجيهية الطوعية تكمّل بعضها البعض بصورة أساسية.

51- وفي سبتمبر/أيلول 2009، قامت المنظمات الدولية الأربع المذكورة أعلاه بتنظيم اجتماع جانبي عن الاستثمار الزراعي الدولي المسؤول أثناء انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. وناقش الاجتماع صيغة أولية للمبادئ. وأعقب الاجتماع مشاورة مستفيضة بين الوكالات الأربع.

52- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009، أعرب إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي عن دعمه *"للتعاون بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الخاص، الداخلي والأجنبي على حد سواء من أجل الزراعة والأمن الغذائي في البلدان النامية"* والموافقة على *"مواصلة دراسة المبادئ والممارسات الجيدة لتشجيع الاستثمار الزراعي الدولي المسؤول"*[14].

53- وأثناء الاجتماع السنوي للبرنامج العالمي للمانحين من أجل التنمية الريفية المعقود في روما في أواخر يناير/ كانون الثاني 2010، وافقت المنظمات الأربع على صيغة مشتركة للمبادئ السبعة التي نُشرت معا بوصفها "مذكرة مناقشة للمساهمة في الحوار العالمي الجاري". وقد بحثت هذه الصيغة الأولى للوثيقة أثناء إعداد البنك الدولي للمؤتمر السنوي للأراضي في أبريل/نيسان 2010 في واشنطون حيث نوقشت صيغة شاملة معدلة بشكل طفيف (مارس/آذار 2010) بصورة مستفيضة.

54- وتشمل المبادئ السبعة للاستثمار الزراعي المسؤول ما يلي[15]:

1- **احترام الحقوق في الأراضي والموارد:** إقرار واحترام الحقوق القائمة في الأراضي والموارد الطبيعية المرتبطة بها؛ ويجري إعداد المواد الخاصة بهذا المبدأ في إطار مبادرة الخطوط التوجيهية الطوعية؛

2- **ضمان الأمن الغذائي:** الاستثمارات لا تعرض الأمن الغذائي للخطر بل تعززه؛

1- تأمين استمرار الحصول على الغذاء

2- توسيع فرص إشراك المزارعين الخارجيين والعمالة خارج المزرعة لحماية سبل المعيشة وزيادة الدخل

3- مراعاة الأفضليات الغذائية إذا تغير تشكيل المنتجات المزروعة

4- اعتماد استراتيجيات للحد من عدم الاستقرار المحتمل في الإمدادات.

[14] منظمة الأغذية والزراعة، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، إعلان مؤتمر القمة العالمي حول الأمن الغذائي، الفقرة 40، 7 صفحات.
[15] www.responsibleagroinvestment.org

3- ضمان الشفافية، والحوكمة الجيدة، وبيئة تمكينية صحيحة: تكون العمليات المتعلقة بالاستثمار في الزراعة شفافة، ويمكن رصدها، وتكفل المساءلة من جانب كافة أصحاب الشأن، في إطار بيئة قانونية وتنظيمية ملائمة للأعمال التجارية؛

1- ضمان التوافر العام للمعلومات ذات الصلة، مثل قدرة الأراضي وتوافرها، والجوانب الرئيسية للاستثمارات المتوقعة، وتدفقات الموارد أو عائدات الضرائب

2- تنمية قدرة المؤسسات التي تتولى اختيار الاستثمار، وعمليات نقل الأراضي، وتقديم الحوافز لاتباع مبادئ الحوكمة الجيدة، والعمل بكفاءة وشفافية

3- ضمان وجود نظام مستقل لرصد التقدم نحو تهيئة مناخ أفضل للاستثمار.

4- التشاور والمشاركة: مشاورة جميع المتضررين ماديا وتسجيل الاتفاقات التي تسفر عنها عملية التشاور وإنفاذها؛

1- توضيح شروط التعريف والشروط الإجرائية فيما يتعلق بمن يمثل أصحاب الشأن المحليين وما هو النصاب المطلوبة للحضور المحلي

2- ينبغي توثيق محتوى الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في مثل هذه المشاورات وتوقيعها من جانب كافة الأطراف

3- تحديد طرق الإنفاذ وتوقيع الجزاءات في حالة عدم الامتثال.

5- الاستثمار المسؤول في المشروعات الزراعية: يكفل المستثمرون احترام المشاريع لسيادة القانون، والتعبير عن أفضل ممارسات الصناعة، وأكثرها حيوية من الناحية الاقتصادية والتي تؤدي إلى قيمة مشتركة ومستديمة؛

1- ينبغي توقع امتثال المستثمرين للقوانين واللوائح والسياسات المطبقة في البلد المضيف (ومن الأفضل الامتثال لجميع المعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة)

2- اتباع أفضل الممارسات العالمية للشفافية، والمساءلة، والمسؤولية العامة في جميع المجالات الحساسة

3- السعي ليس فقط لزيادة القيمة بالنسبة للمساهمين وإنما لتحقيق منافع كبيرة وملموسة أيضا لمنطقة المشروع، والمجتمعات المحلية المتضررة، والبلد المضيف.

6- الاستدامة الاجتماعية: تولد الاستثمارات الآثار الاجتماعية والتوزيعية المطلوبة ولا تؤدي إلى زيادة الضعف؛

1- يتم تحديد المسائل الاجتماعية والمخاطر ذات الصلة أثناء إعداد المشروع، وصياغة استراتيجيات لمعالجتها بصورة ملائمة

2- تراعي بشكل واضح مصالح الجماعات المستضعفة والنساء

3- يعد توفير العمالة المحلية، ونقل التكنولوجيا، وتوفير السلع والخدمات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة جزءًا من تصميم الاستثمار.

7- **الاستدامة البيئية**: يتم تحديد الآثار البيئية الناتجة عن المشروع واتخاذ التدابير لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد مع تدنية مخاطر/حجم الآثار السلبية والتخفيف منها؛

1- يجري قبل الموافقة تحليل مستقل للأثر البيئي لتحديد الخسارة المحتملة بالنسبة للسلع العامة مثل التنوع البيولوجي أو الغابات

2- تعطى الأفضلية لاستصلاح الموارد المستخدمة بالفعل أو لزيادة إنتاجياتها

3- يتم اختيار أنسب نظام للإنتاج من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد، مع الحفاظ على توافر هذه الموارد في المستقبل

4- يتم الالتزام بالممارسات البيئية الجيدة في الزراعة والتجهيز والتصنيع

5- يتم تشجيع توفر خدمات النظم الأيكولوجية المرغوبة

6- يتم التصدي للآثار السلبية عن طريق خطط للإدارة البيئية ورصدها بصورة منتظمة ودفع تعويضات حسب الاقتضاء.

آخر ردود الفعل والتطورات

55- بالإضافة إلى المؤسسات الدولية الأربع المعنية مباشرة بمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، حظيت هذه المبادئ باهتمام كثير من الحكومات (ولا سيما بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ومن جانب القطاع الخاص وجماعات المجتمع المدني ومن جانب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء[16].

56- وبمناسبة مؤتمر البنك الدولي المعني بالأراضي في أبريل/نيسان 2010، أعرب ائتلاف من المنظمات غير الحكومية وحركات المزارعين، بما في ذلك مؤسسة La Via Campesina ، وشبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، ومؤسسة GRAIN عن انتقادها الشديد لمبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول.

57- وقد نوقشت مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول منذ أبريل/نيسان 2010 في عدد من منتديات السياسات، من بينها مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد[17] ومؤخرا في لجنة مشكلات السلع التابعة للمنظمة، أثناء دورتها الثامنة والستين في يونيو/حزيران 2010[18]. ودعمت لجنة مشكلات السلع *"وضع مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة من جانب الأمانة، والبنك الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأونكتاد، وحثت على عقد مشاورات واسعة مع جميع الحكومات الأعضاء وأصحاب الشأن. وأصرت بوجه خاص على ضرورة توفير الشفافية للمناقشة وعلى أهمية عقد اجتماعات في روما حيث يوجد الممثلون الدائمون للمنظمة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي...*

[16] Olivier De Schutter، 2009: *حيازات وإيجارات الأراضي الواسعة النطاق؛ مجموعة من المبادئ والتدابير الدنيا للتصدي لتحديات حقوق الإنسان*. إضافة لتقرير المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إلى مجلس حقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة.

[17] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مجلس التجارة والتنمية، لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الثانية، جنيف، 26-30 أبريل/نيسان 2010.

[18] منظمة الأغذية والزراعة، لجنة مشكلات السلع، 2010 "الاستثمارات الأجنبية في زراعة البلدان النامية – المشاكل والانعكاسات على السياسات والاستجابة الدولية".

وأكدت اللجنة أيضا على الحاجة إلى التنسيق مع عمليات أخرى مثل الخطوط التوجيهية الطوعية للحيازة الرشيدة للأراضي ومبادرات المنظمات المتعددة الأطراف مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والاتحاد الأفريقي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لضمان الاتساق والتآزر".

جيم – الاتساق والتآزر بين مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول والخطوط التوجيهية الطوعية وتنفيذها على المستوى القطري

58– كانت الحكومات، ومؤسسات الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص المعنية بلجنة الأمن الغذائي العالمي تناقش بنشاط المبادرتين المعروضتين أعلاه. فالخطوط التوجيهية الطوعية ومبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول تحدد القضايا التي تحقق فيها توافق في الآراء يقوم على الرغبة في العمل. وهما مبادرتان طوعيتان ولا تترتب عليهما التزامات ملزمة قانونا بالنسبة للبلدان الأعضاء، كما أنهما لن تحلا محل القوانين والالتزامات الوطنية أو الدولية القائمة. وستضعان أطرا لمعايير متفق عليها دوليا يمكن أن تستخدمها البلدان الأعضاء عند وضع استراتيجياتها، وسياساتها، وتشريعاتها، وبرامجها، وأنشطتها. ويتضح من تجارب الصكوك الطوعية مثل الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحق في الغذاء، ومدونة السلوك الدولية بشأن توزيع واستخدام مبيدات الآفات، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد أنه يمكن أن يكون لها تأثير كبير في توجيه السياسات والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

59– ومن الواضح أن الخطوط التوجيهية الطوعية ومبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول تتناولان مسألة حيازة المستثمرين للأراضي وبالتالي حوكمة حيازة الأراضي. والغرض من المبدأ الأول من مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، أي *"التسليم بالحقوق القائمة في الأراضي والمياه والموارد الطبيعية الأخرى واحترامها"*، هو التصدي لشاغل رئيسي يتمثل في أن حيازات الأراضي الكبيرة لغرض الاستثمار الزراعي يحتمل أن تهدد حقوق المستخدمين الحاليين للأراضي، بمن فيهم المنتجون الزراعيون المحليون، والرعويون، والسكان الأصليون، وخاصة المرأة التي تعد حقوقها في استخدام الأراضي مهددة بشكل خاص.

60– والأساس الذي يقوم عليه المبدأ الأول هو الخطوط التوجيهية الطوعية التي ستتناول في جانب منها الحصول على الأراضي في سياق الاستثمارات الزراعية حيث أن هذا الموضوع قد تم تحديده بالفعل وتم استطلاعه على نطاق واسع في اجتماعات المشاورات. وهكذا فإن المضي في تطوير مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول يمكن أن يستفيد من المشاورات بشأن الخطوط التوجيهية الطوعية ويمكن أن يرجع إليها بشكل واضح، وبالمثل، فإن معالجة جوانب حيازة الأراضي وعمليات نقل الأراضي الخاصة بالاستثمار الدولي ضمن الخطوط التوجيهية الطوعية سيمكنها الاعتماد على النطاق الأوسع للمناقشات بشأن الاستثمار والتي جرت بشأن مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول، بما في ذلك مساهمات مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، ومستثمرو القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني.

61– ولدى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ولا سيما المنظمات التي تمثل المزارعين، والصيادين، والرعويين، والسكان الأصليين، دور رئيسي تقوم به في عمليات التشاور بشأن وضع الخطوط التوجيهية الطوعية ومبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول. وتعترف مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول بأن *"المجتمع المدني يستطيع القيام بدور رئيسي في العمل على تحسين الشفافية، وبناء قدرة أصحاب الشأن على المستوى المحلي ومساعدة أولئك المتضررين من التعبير*

عن شواغلهم. ولا غنى عن تقديم المساعدة لتحديد مجالات الأولوية من أجل تحسين وتعزيز أوجه التآزر، وكذلك الخيارات من أجل إحراز تقدم تدريجي نحو تحقيقها." ومن المحتمل أن تؤدي القدرة القوية لمنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام على دراسة مفاوضات العقود التي تقوم بها الحكومة والإدارة، إلى إحداث فرق ايجابي، مثل زيادة قدرة مستخدمي الأراضي المحليين والمنتجين الزراعيين على التفاوض من أجل التوصل إلى نتائج جيّدة مع المستثمرين القادمين.

نشر الممارسات الجيدة وتقاسم المعرفة

62- اقترح وضع معايير أو مدونة سلوك للمستثمرين في مرحلة معينة من المبادرات الأخرى مثل مبادرة الشفافية في صناعة التعدين، والمبادئ الاستوائية، ومبادئ سانتياغو التي صاغت معايير لقطاعات فرعية معينة أو لفئات من المستثمرين. غير أن نطاق التطبيق الفعلي لمثل هذه النظم لا يزال محدودا، كما أن ربطها بمعايير الأداء القابلة للتحقق بصورة مستقلة مقترن بالتقييم المقارن يمثل تحديا. ويعد نشر الممارسات الجيدة عن كيفية التعامل مع مبادئ محددة أمر مهم لإظهار أن الامتثال ليس ممكنا فحسب، بل إنه يحقق المصالح الطويلة الأجل لأصحاب الشأن. وفي هذا الصدد، **تم وضع برنامج لتبادل المعرفة** (WWW.RESPONSIBLEAGROINVESTMENT.ORG) يفسر مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول ويوفر المعلومات لدعم تنفيذها من جانب البلدان المضيفة والمستثمرين. ويستطيع هذا البرنامج على وجه الخصوص تحديد الطرق التي يمكن بها استخدام الاستثمار الزراعي لكي يسهم بشكل أفضل في الاستراتيجيات الوطنية من أجل التنمية وتخفيض الفقر وكيفية وضع حوافز للقطاعات المختلفة لتحقيق ذلك.

دال – المساهمة في التقاء السياسات

63- قد يمثل الاهتمام المتزايد بالزراعة من جانب المستثمرين الوطنيين والدوليين – بعد عقود من الإهمال – فرصة تاريخية للتنمية والأمن الغذائي في البلدان النامية شريطة أن تكون الاستثمارات ملائمة للاستراتيجيات الوطنية، وتسد الثغرات، وتوجه بصورة فعالة إلى المناطق الجغرافية وأجزاء من سلاسل القيمة الزراعية حيث تشتد الحاجة إليها، ويمكن أن تحقق فائدة متبادلة للمنتجين الزراعيين المحليين والمستهلكين والمستثمرين. ويلزم على وجه الاستعجال تحقيق التقاء على مستوى السياسات فيما بين البلدان بشأن معايير الحوكمة الرشيدة لحيازة الأراضي والاستثمار الزراعي المسؤول للاستفادة من الفرصة المتاحة. ولدى لجنة الأمن الغذائي العالمي دور هام تقوم به في عملية التقاء السياسات هذه بحكم طبيعتها الحكومية الدولية، وصفتها الشاملة، وتركيزها على الأمن الغذائي.